قَضيَّةُ ضَميرِ الفَصْلِ بَيْنَ القُرآنِ الكَريمِ واللغَة العربية

أبو سعيد عبد المجيد*

مُقدِّمة

لا يزال القرآن زاخرا بالعجائب، مملوءًا بالدرر والجواهر، يطالعنا بين حين وآخر، بما يبهر أصحاب العقول ويحيّر أولي الألباب وذوي الأبصار، بما فيه من الإشراقات الإلهية والفيوضات القدسيّة والنفحات النورانيّة، سيظلّ يمنح الإنسانيّةَ، من علومه ومعارفه ومن أسراره وحكمه؛ لأنه الكتاب الذي لا تَفْنَى عجائبُهُ، ولا تَخْلُقُ جِدَّتُهُ، ولا يَبْلَى على كثرة الرد.

ليس من اليسير أن يصل الباحثون في محيط القرآن الكريم إلى قرار لما يَزْخَرُ به من شتى الأفكار وفنون القول، ومن ثَمَّ كثرتْ بحوثُهُ، وتنوعتْ، وتعددتْ مناهجُها وطرقُهَا. ولا يزال هذا المورد معينًا لا ينْضَبُ ومنبعًا لا يَنْفَدُ على مرّ الزمن، يَرِدُهُ روّاد الفكر وأساطين البيان، فيتزوّدون بأعظم زاد، ويمدّون عقولهم بخير مدد. ولا يزال بحرًا لُجّيًا، يحتاج إلى من يغوص في أعماقه، لاستخراج كنوزه الثمينة، واستنباط روائعه وأسراره، ولا يزال العلماءُ يقفون عند ساحله الينبوعِ الصافي ولا يرتوون. وقد كان الباحثون المسلمون من العرب والعجم يولون اللغةَ العربيةَ اهتمامًا واضحًا، ويبذلون في جوانبها المتعددة، من صرف ونحو وبلاغة ونقد جهودًا مضنيةً، حتى كادوا يفرغون فيها طاقاتهم معبّرين عن حب عميق للغة القرآن.

---

* دكتوراه من جامعة اليرموك، الأردن، أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

وإذا كان القدماء قد عبّروا عن فهمهم اللغوي، وبذلوا ما وسعهم، فجمعوا، وصنّفوا، ونظّروا، فإنّ اللاحقين ليسوا بأقلّ منهم عطاءً واهتمامًا. فنحن ما زلنا نرى أن كثيراً من الدراسات اللغوية والنحوية والرسائل الجامعية تتوافد تترى متتابعة حول تلك الموضوعات اللغويّة، تخطيطاً، ودراسةً، وتحقيقاً، وبحثاً.

حقًا أن ضميرَ الفصل قد ارتبطتْ أهميته بفهم القرآن العظيم ونصوصه، وترعرع علمه في ركاب المفسّرين وقام على أكتافهم، إذ راحوا يتتبّعون معانيَه المختلفةَ ودلالاته الإعجازيةَ المتكاثرةَ في خضمّ شروحهم لمعاني التنزيل ووقوفهم على أحكام نصوصه. وقد بدا لي أن العودةَ إلى هذه الكتب هي أحسنُ ما يؤصّل لهذا العلم في مجالها، لأنها أقدمُ من عرض له، وحقّقَ له التنظير والتطبيق على أتمّ النصوص وأبلغها في قرون طويلة.

من هنا انبثقتْ فكرةُ البحث، إذ أردتُ أن أرجعَ إلى منابعِ هذا العلم الصافية، لتأصيل حلقة من أهم حلقاته المكوّنة، والوقوف على خصائصه وسماته وتتبع مشكلاته وظواهره واستقصاء جوانبه في المبانِي والتراكيب والمعاني التي قصرت الكتبُ المختلفةُ في إبرازها وتحديدها. وقد دفعتني أيضاً رغبة صادقة مني في أن أكون جنديًا من جنود القرآن العظيم الذي ضمن للغة العربية البقاءَ منذ مئات السنين على الرغم مما حلّ بها من نكسات والذي يُعدُّ بحق دستور النحاة والمرجع الأولَ لكل مسألة من مسائل النحو، والذي من أجله ازدهرتْ حركةُ النحو في البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصر والشام، والذي هو بكل صدق وإيمان سجلّ اللغة العربية الخالد وسيفها الصارم الذي انتصرتْ به في كل معاركها مع الغزاة والطامعين والطاعنين، والذي هو فوق كل ذلك النور الذي يضيءُ لنا الطريقَ في ظلمات هذه الحياة المضطربة.

لاشك أن قضيةَ ضمير الفصل تُعَدُّ من أهمِّ قضايا النحو العربي المختلف حولها، ومسألة من مسائله الحائرة، وفيها اضطرابٌ شديد. فما من نحوي إلا وقد تناول هذا الموضوع. لا جرمَ أنهم اختلفوا فيها كما اختلفوا في نواح أخرى حولها. والقياسُ هو الأساسُ عند الجمهور الذي لايمكن الخروجُ عليه، يقول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحت عنوان: "ما قِيْسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب: "ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به السماعُ، فإذا حذا إنسانٌ على مثالهم، وأمّ

مذهبهم، لم يجب عليه أن يوردَ في ذلك سماعًا، ولا أن يرويَه روايةً" [١]. وجاء في المصباح المنير: "عدمُ القياس لا يقتضي عدم الاطراد مع وجود القياس".[٢]

إن اللغويين والنحويين والبلاغيين عكفوا - منذ عصور بعيدة - على فصيح الكلام العربي المأثور ودرسوه دراسةً مستفيضة من جوانبه المختلفة، وبذلوا فيه قُصَارى جهدهم مصمِّمين أن يصلوا إلى معيارٍ خاصٍ مُسْتَنْبَط من أكثر الكلام العربي فصاحةً وصحةً وشيوعًا، فهذا المعيارُ هو القياسُ الذي يَصْعُبُ الابتعادُ عنه. ولكن النحاةَ لم يلجؤوا إليه في التأويل النحوي خوفًا من التداعي أمامَ الشاهد القرآني الفصيح حتى لا يصبح النص القرآني مسرحًا رحبًا للافتراضات والتخمينات ولذلك فإن الشعرَ قد استبدَّ بجهد النحاة فركنوا إليه وعوّلوا عليه ؛ فها هو ذا سيبويه أبو النحاة جميعاً يستشهد بالقرآن، ولكن لو قيس باستشهاده بالشعر لوجدنا الشعر قد غلب عليه، فالعلماءُ أجمعوا على أن اللغةَ تؤخذ من رواية الآحاد، فلماذا لا نأخذ من القرآن الكريم وإن كان من القراءات الشاذة ؟ وهي أوثق من ألفاظ اللغة.

وإذا أخذنا القاعدة من القرآن الكريم فلا مجال للشكّ في صحتها ؛ لأن النحوَ العربيَّ لا ينفكّ عن القرآن الكريم فهو مهده الذي نشأ فيه ونما، تؤخذ منه الشواهدُ التي لا يأتيها الباطل، ولا تَرْمِي بالتكلف، بل تجد المثالَ القرآنيَّ على القاعدة النحوية يثبُتُ بالذهن ثبوتَ الحق. ولكني لا أقول إنه تضمّنَ المسائل النحويةَ كلَّها وإنما أقول ما جاء في القرآن حجةٌ قاطعةٌ. وما لا أجده فيه فما علينا إلا العودة إلى كلام العرب الفصحاء.

فالقياسُ أدّى إلى خلط واضطراب الآراء حول هذه المسألة ؛ لأنهم نظروا في هذا النوع من الضمير محاولين أن يستخرجوا له علةً تقودهم إلى أن يجعلوها مسوّغةً له.

أرى أنهم وضعوا (الفصلية) أساسًا له، من هذا المنطلق اختلفوا في أحكامه الفرعية، ففصلية ضمير الفصل، جعلته إلا يعمل كما أن حرف الخطاب (ك) في (ذلك) لا يعملُ، وبناءً على ذلك انقسم النحاة أولاً إلى قسمين: القسم الأولُ القائل بفصلية ضمير الفصل، وأما القسم الثاني فهو القائل بعمادية ضمير الفصل، ثم افترق كل قسم إلى فروق كما سيأتي إن شاء اللّه تعالى .

---

١ أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار (بيروت: دار الهدى للطباعة و النشر، ط٢، د . ت) ١/ ٣٦٧.

٢ الفيومي، **المصباح المنير**، تح: حمزة فتح اللّه (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٢٦ م) مادة (خلف).

١. مفهوم مصطلح ضمير الفصل:

لا جرمَ أن النحويين اختلفوا حول تحديد مصطلح ضمير الفصل، كما اختلفوا حول وجه تسميته وجوانبه المختلفة، فأول من أشار إليه هو سيبويه (ت١٨٠هـ) ولكنه لم يحدّده تحديدًا مباشرًا دقيقًا على عادته في كل الموضوعات تقريبًا، كما نجده عند المحدثين وهو القائل: "هذا باب ما يكون فيه هُوَ وأَنْتَ وأَنَا ونَحْنُ وأخواتهن فصلاً" [٣] وتابعه الفرّاء (ت٢٠٧هـ) والمبرّد (ت٢٨٥هـ) والزجاج (ت٣١٠هـ) في هذا المفهوم[٤] لقد حدّده تحديدًا مباشرًا واضحًا من القدماء ابنُ السرّاج (ت٣١٦هـ) وسماه ضميرَ الفصل[٥]. واتبعه النحاة الذين جاؤوا بعده، مثل الزمخشري (ت٥٣٨هـ) وأبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) وابن معطٍ (ت٦٢٨هـ)، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، ورضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) وابن هشام (ت٧٦١هـ) وابن عقيل (ت٧٦٩هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ)[٦]. ويذكر غيرُ هؤلاء مصطلح ضمير الفصل يكاد يكون أن المصطلح قد استقرّ في كتبهم [٧]. ويسميه

---

٣ سيبويه، **الكتاب**، ت: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م) ص: ٣٨٩.

٤ الفراء، **معاني القرآن** (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٠ م) ص: ١: ٢٤٨. و: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب، د ـ ت) ١: ١٠٣، و انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي (الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٤ م) ١: ٣٧.

٥ أبو بكر محمد سهل بن السراج، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م) ٢: ١٢٩.

٦ ابن يعيش، **شرح المفصل** (بيروت: عالم الكتب، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ـ ت)، ص: ١: ١١٠. و: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**،ت: محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الفكر، د ـ ت) ٢: ٧٠٦. و: **شرح ألفية ابن المعطي**، تح: د .علي موسى الشوملي (الناشر: مكتبة الخريجي، ط١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م) 667.1 و **كتاب الكافية في النحو**، شرح رضي الدين الإستراباذي (بيروت: دار الكتاب العلمية، د ـ ت) ٢: ٢٣ . و: بهاء الدين بن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تح: د. محمد كامل بركات (دمشق: دار الفكر ، ١٩٨٠ م) ١: ١١٩. و: السيوطي، **الأشباه و النظائر في النحو**، تح: د. عبد العال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م) ص:٢٢.

٧ خالد بن عبد الله الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** (دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، د ـ ت) ١: ٢٢٤. و: القاسم ابن الحسين الخوارزمي، **شرح المفصل في صنعة الإعراب**، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠ م) ص: ١٦٢. و: **حاشية الصبان على شرح الأشموني** (دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، د ـ ت) ١: ٢٩٢ . و انظر: ياسين ابن زين الدين الحمصي، **حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى** (شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ومطبعتهم، ط ٢، د ـ ت) ١: ٤٢. و: عباس حسن، **النحو الوافي** (دار المعارف بمصر، ط٥، د ـ ت) ص: ١: ٢٤٥.

بعض الكوفيين عمادًا٨. وبعضهم يسميه دعامةً، ويسميه عباس حسن حرف الفصل ولا يحسنُ تسمية الفصل إلا مجازًا ٩. ويسميه ابن مالك الفصل وهو يقول: ١٠

وتَصْحَبُ الوَاسطَ معمولَ الخبرْ والفصْلَ، واسمًا حل قبلَه الخبرْ

٢. وجه تسميـــــته:

إن البصريين يسمّونه ضميرَ الفصل؛ لأنه يفصل في الأمر حين الشك، واختفاء القرينة، فيرفعُ الإبهامَ ويُزيلُ اللبسَ، بسبب دلالته على أن الاسم بعده هو الخبر لما قبله، من مبتدإ أو ما أصله المبتدأ، وليس صفةً، ولا بدلاً ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصليةً في المعنى الأساسي، كما يدل على أن الاسمَ السابقَ مستغنٍ عنها، لا عن الخبر١١ وإليه أشار سيبويه بقوله: "وإنما فَصَلَ لأنك إذا قلت كان زيدٌ الظريفَ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتًا لزيد، فإذا جئت بهُوَ أعلمْتَ أنها متضمنةٌ للخبر".١٢

فرأى فريق من العلماء المتقدمين والمتأخرين من البصريين أنه سُمِّيَ فصلاً ؛ لأنه يفصلُ بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: " **زيدٌ هو القائمُ** " فلو لم تأت بـــ (هو) لاحْتَمَلَ أن يكون (القائم) صفةً لزيد، وأن يكون خبرًا عنه، فلما أتيت بـــ (هو) تعين أن يكونَ (القائم) خبرًا عن زيد. وفريق آخر يرى أنه فُصِلَ به بين المبتدإ والخبر، وفريقٌ ثالث يذهب إلى أنه فُصِلَ به بين الخبر والتابع ؛ فالإتيانُ به يوضّح كون الثاني خبرًا تابعًا لما قبله.١٣

وجمهور الكوفيين يسمّونه عمادًا ؛ لأنه يُعْتَمدُ عليه في الاهتداء إلى الفائدة، وتأدية المعنى؛ ولكونه حافظًا لما بعده إذ يتبيّن به أن الثانيَ ليس بتابع للأول، وإنما هو خبرٌ كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط، وبعضهم يسميه (دعامةً) ؛ لأنه يدعمُ الأولَ، أي يؤكّده، ويقوّيه، بتوضيح المراد منه، وتخصيصه، وتحقيق أمره، بتعيين الخبر

---

٨ الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، د: ٧٠٦.

٩ النحو الوافي، عباس حسن، ١: ٢٤٥.

١٠ شرح ابن عقيل، ص: ٢: ٣٧٠.

١١ المرجع نفسه، ١: ٢٤٤.

١٢ الكتاب، سيبويه، ٢: ٣٨٨.

١٣ الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ص: ٧٠٦، و شرح المفصل، ابن يعيش: ١: ١١٠، و كتاب الكافية شرح الرضي: ١: ٢٤، وشرح التصريح، الأزهري، ١: ٢٢٤، و شرح ابن عقيل: ١: ٣٧٢.

له، وإبعاد الصفة، وباقي التوابع وغيرهما، إذ تعيين الخبر يوضّح المبتدأ. ويبين أمره ؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى.١٤

وتسمية أهل البصرة له فصلاً خلافاً لما سمّاه أهل الكوفة ؛ لأن الفصلَ عندنا هو البيان، أو لأنه قد فُصِلَ بين المبتدإ والخبر. ولا يحتاج على هذا أن تقول: إن بعض هذا الباب محمول على بعض. وأيضاً فإنهم يستغنون عنه بالبدل والتأكيد دليل على أنه أريد به التأكيد مع تبيّن أن الثاني ليس بتابع الأول.١٥

٣. شروط ضمير الفصل:

يُشْتَرَطُ في ضمير الفصل ستةُ شروط، اثنان في الاسم الذي قبله، واثنان في الاسم الذي بعده، واثنان في نفسه مباشرة.

أ. ويشترط في الاسم الذي قبله أمران (١٦) هما ما يلي:

١. أن يكون مبتدأً، كقوله تعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ هُمُ الكَافِرُوْنَ حَقًّا**﴾ (النساء:١٥١)، أو أصله المبتدأ، كاسم (كان) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿**كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيْبَ عَلَيْهِمْ**﴾ (المائدة:١١٧) واسم (إنّ) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الغَالِبُوْنَ**﴾ (المائدة:٥٦)، ومعمول (ظن) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا تُقَدِّمُوْا لأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوْهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَ أَعْظَمَ أَجْرًا**﴾ (المزمل:٢٠).

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبسَ يكثر بين الخبر والصفة، لتشابههما في المعنى، إذ الخبر صفة في المعنى - على الرغم من اختلاف كل منهما في وظيفته وإعرابه، وأن الخبر أساس في الجملة دون الصفة - فالإتيان بضمير الفصل يُزيلُ اللبسَ الواقعَ على الكلمة، ويجعلها خبرًا، وليست صفةً ؛ لأن الصفةَ والموصوف لا يفصل بينهما فاصل إلا نادرًا، نعم قد يقع اللبسُ بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة، ولكنه قليل، أما مع الصفة فكثير.

وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها:

أجاز الأخفشُ وقوعَ ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، كجاء زيدٌ هو ضاحكًا، وجعل منه قوله تعالى: ﴿**هَؤُلاَءِ بَنَاتِيْ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**﴾ (هود:٧٨) بنصب (أطهرَ)

---

١٤ الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ٢: ٧٠٦، و شرح المفصل، ابن يعيش: ١: ١١٠، و كتاب الكافية شرح الرضي، ١: ٢٤، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ١: ١١٩، و حاشية على شرح الفاكهي، ياسين بن زين الدين، ١: ٤٢، وحاشية الصبان، ١: ٢٩٢، و النحو الوافي، عباس حسن، ١: ٢٤٥.

١٥ ابن عصفور الإشبيلي، شرح جُمَل الزجاجي، تح: د. صاحب أبو جناح (د ـــ ت)، ص: ٢: ٦٥.

على أنه حال، وعلى هذه اللغة قرأ محمد بن مروان والحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير، وهذا لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه، وقد صرّحت على أن (هؤلاء بناتي) جملة، و(هن) إما توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ ولكم الخبر، وعليهما فأظهر حال، وفيهما نظر، أما الأول فلأن بناتي جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمّل ضميرًا عند البصريين، وأما الثاني فلأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم.١٦

٢. أن يكونَ معرفةً، كقوله تعالى: ﴿**وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا**﴾ (التوبة:٤٠)، فإن كانا جميعا نكرتين أو كان أحدُهما معرفةً والآخر نكرةً لايشبه المعرفةَ لم يصحّ وقوعُ الفصل بينهما، وقد ذكر هذا سيبويه تحت عنوان: "هذا باب لا تكون هُوَ وأخواتها فيه فصلاً ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدإ. وذلك قولك: ما **أَظُنُّ أحدًا هو خيرٌ منك، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك، وما إخالُ رجلاً هو أكرم منك.** لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفًا وبدلاً لنكرة،.....".١٧

قال الإمامُ عبد القاهر الجرجاني لو قلتَ: كان رجلٌ من بني تميم هو شاعرًا زيدٌ أو قلت كان هو منطلقًا كان خطأ.١٨

وأجاز أهل المدينة والفرّاء وهشام ومن تابعهم من الكوفيين، كونه نكرةً، نحو: "ما ظننتُ أحدًا هو القائمَ" و"كان رجل هو القائم" ويستدلون بقوله عزّ وجلّ: ﴿**أَنْ تَكُوْنَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ**﴾ (النحل:٩٢)، فقدروا (أربى) منصوبًا. فالبصريون يُعْرِبُون (أمة) اسمَ (تكون و(هي) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، ولا يجعلونه ضمير الفصل؛ لأن (أمة) نكرة.١٩

---

١٦ شرح المفصل، ابن يعيش، ١: ١١٠، و شرح الكافية، رضي الدين، ١: ٢٥، و المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ١: ١٢١ . و: ابـــن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: محمد محيي عبد الحميد (بيروت: المكتبة العرية، ١٩٩١ م) ٢: ٥٦٨ و ما بعدها.

١٧ كتاب سيبويه: ٢: ٣٩٥ و ما بعدها.

١٨ صـــدر الأفاضـــل القاسم بن الحسين الخوارزمي، **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠ م) ٢: ١٦٤.

١٩ محمود صافي، **الجدول في إعراب القرآن و صرفه و بيانه** (دمشق، بيروت: دار الرشيد، ط١، ١٩٩١ م) ٧: ٣٧٦.

ب. ويشترط في الاسم الذي بعده أمران أيضاً هما:

١. أن يكونَ خبرًا لمبتدإ أو لما أصله مبتدأ كما سبق.

٢. أن يكونَ معرفةً، نحو قوله تعالى: ﴿**فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُوْنَ**﴾ (آل عمران:٩٤)، أو ما يقاربها في التعريف وهو اسم التفضيل المجرد من (أل) والإضافة، وبعده (من)، نحو: محمدٌ أفضلُ من عمرو، وكقوله تعالى: ﴿**إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِيْنَ**﴾ (الأنعام:١١٩).

أما اشتراط أن يكون ما قبله معرفة فلأنّ لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة، وفيه تأكيد، فوجب أن يكون المدلول السابق الذي يؤكده هذا الضمير معرفة، كما أن التأكيدَ كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفةً أيضا ؛ لأنه لايقع بعده - غالبًا - إلا ما يصح وقوعه نعتًا للاسم السابق. ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة. ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين. أما ما قارب المعرفةَ - وهو اسم التفضيل المشار إليه - فإنه يشابه المعرفة في أنه مع (مِنْ) لا يجوز إضافته، ولا يجوز دخول (أل) عليه ؛ فأشبه العَلَم من نحو: محمد، وصالح، وهند. في أنه - في الغالب - لا يضاف، ولا تدخل عليه (ال). هذا إلى أن وجود (مِنْ) بعده يفيده تخصيصًا، يكسبه شيئًا من التعيين والتحديد يقربه من المعرفة.

وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارعَ بالاسم لتشابههما وجعل منه قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ هَوَ يُبْدِئُ وَيُعِيْدُ**﴾ (البروج:١٣) وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء ؛ فأجاز الفصل في قوله تعالى: ﴿**وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُوْرُ**﴾ (فاطر:١٠) وابن الخباز فقال: لا فرق بين كون امتناع أل لعارض كأفعل مِنْ والمضاف كمثلك وغلام زيد، ولذاته كالفعل المضارع، وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى: ﴿**وَ أَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَ أَبْكَى وَ أَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَ أَحْيَا وَ أَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَ الأُنْثَى**﴾ (النجم: ٤٣-٤٥): وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث؛ لأن بعض الجهّال قد يثبت هذه الأفعال لغير اللّه كقول نمروذ: أنا أحيي وأميت، وأما الثالث فلم يدّعه أحدٌ من الناس.

وقد يستدل لقوله الجرجاني بقوله تعالى: ﴿**وَ يَرَى الَّذِيْنَ أُوْتُوْا العِلْمَ الَّذى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ وَ يَهْدِىْ...**﴾ (سبأ:٦) فعطف (يهدي) على (الحق) الواقع خبرًا بعد الفصل.

وأجاز الجزوليٌّ وقوعَ ضمير الفصل بين اسمي تفضيل، نحو: (**خير من زيد هو أفضل من عمرو**)، ولكن لم يرد أيٌّ شاهد على هذا. وجوّزّ بعضهم وقوعَهُ قبل

(**مثلك وغيرك**)، نحو: (**رأيت زيدًا هو مثلك وهو غيرك**) وكذا جوّز، نحو: (**رأيت مثلك هو مثل زيد**) لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما، وكذا جوّز بعضهم وقوعَه قبل المضاف إلى المعرفة، كقوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنِّيْ أَنَا أَخُوْكَ فَلاَ تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوْا يَعْمَلُوْنَ**﴾ (يوسف: ٦٩) ؛ ليس بنص إذ يحتمل أن يكونَ (أنا) مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر (إن)، بلى لو ثبت في كلام يصحّ الاستدلال به، نحو: "**ما أظنّ أحدًا هو خيرًا منك، وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو، ورأيت زيدًا هو مثلك أو غيرك وكان مثلك هو مثل زيد، وكنت أنا أخاك، وظننتك أنت زيدًا**، بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلاً ولا يثبت ذلك بمجرّد القياس وإلغاء الضمير ليس بأمر هيّن فينبغي أن يقتصرَ على موضع السماع ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه.[٢٠]

ج. ويشترط في نفسه أمران هما كالآتي:

١. أن يكونَ أحد ضمائر الرفع المنفصلة، نحو قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ**﴾ (الحج:٦)، ويمتنع أن نقول (**زيدٌ إياه الفاضلُ**) و(**أنت إياك العالم**) وأما (**إنك إياك الفاضل**) فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

٢. أن يكونَ مطابقًا للاسم الذي قبله في المعنى، وفي التكلم، وفي الخطاب والغيبة، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، وهي على النحو الآتي:

أ. ضمير الفصل للمفرد المذكر الغائب: ﴿**إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيْمُ**﴾ (البقرة:٣٧).

ب. ضمير الفصل للجمع المذكر الغائب: ﴿**أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُوْنَ**﴾ (البقرة:١٢).

ج. ضمير الفصـــل للمفردة الغائبة: ﴿**فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى**﴾ (النازعات:٤١).

د. ضمير الفصل لجمع الإناث: ﴿**هَؤُلاَءِ بَنَاتِيْ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ**﴾ (هود:٧٨).

هـــ. ضمير الفصل للمفرد المخاطب: ﴿**إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيْمُ الحَكِيْمُ**﴾ (البقرة:٣٢).

و. ضمير الفصل لجماعة المخاطبين: ﴿**فَقَالُوْا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُوْنَ**﴾ (الأنبياء:٦٤).

ز. ضمير الفصل للمتكلم المفرد: ﴿**إِنِّيْ أَنَا اللَّهُ رَبُّ العَالَمِيْنَ**﴾ (القصص:٣٠).

ح. ضمير الفصل لجماعة المتكلمين: ﴿**وَإِمَّا أَنْ نَكُوْنَ نَحْنُ الْمُلْقِيْنَ**﴾ (الأعراف: ١١٥).

---

٢٠ كتاب الكافية في النحو شرح الرضي: ٢: ٢٥.

ولا يجوز أن نقولَ: (**كنت هو الفاضل**) فأما قول جرير بن الخَطَفيْ:٢١

وَ كَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيْقٍ يَرَانِيْ لَوْ أَصَبْتُ هُوَ المُصَابَا

وكان قياسه (يراني أنا) كقوله تعالى: ﴿**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا**﴾ (الكهف: ٣٩)، فقيل: ليس هو فصلاً وإنما هو توكيد للفاعل، وقيل: بل فصلٌ، فقيل: لما كان صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره ؛ لأنه نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي يرى مصابي، والمصابُ حينئذ مصدرٌ كقولهم: (**جَبَرَ اللّهُ مُصَابك**) أي مصيبتك، أي يرى مصابي هو المصاب العظيم، ومثله في حذف الصفة ﴿**الآنَ جِئْتَ بَالحَقِّ**﴾ (البقرة:٧١) أي الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف وكقوله تعالى: ﴿**فَلاَ نُقِيْمُ لَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَزْنًا**﴾ (الكهف: ١٠٥). أي نافعا؛ لأن أعمالهم توزن، بدليل ﴿**وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِيْنُهُ فَأُوْلَئِكَ الّذِيْنَ خَسِرُوْا أَنْفُسَهُمْ**﴾ (الأعراف:٩). وأجازوا (**سِيْرَ بزيد سيرٌ**) بتقدير الصفة، أي واحد، وإلا لم يفد، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد (لو أصيب) بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وإنّ (هو) توكيد له، أو لضمير يرى، قال إذ لا يقول عاقل يراني مصلتًا إذا أصابتني مصيبة. وعلى ما قدّمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض، ويروى (يراه) أي يرى نفسه، و(تراه) بالخطاب، ولا إشكالَ حينئذ ولا تقدير، والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: ولو أنه قال يراه لكان حسنًا، أي يرى الصديق نفسه مصابًا، إذا أصبت.

٤. إعراب ضمير الفصل:

قضية إعراب ضمير الفصل قضية معقدّة، حيث اختلفت حوله آراء العلماء اختلافًا شديدًا، أهو حرف أم اسم ؟ وإذا كان اسمًا فهل له محل من الإعراب أم لا محلَ له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم الاسم الذي بعده ؟.

١. مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أنه لا محل له من الإعراب ؛ لأنه في الحقيقة ليس ضميرًا وإنما هو حرف خالص الحرفية، لا يعمل شيئاً، فهو مثل: كاف الخطاب في أسماء الإشارة،

---

٢١ جرير، **ديوان جرير**، شرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد أمين طه (مصر: دار المعارف، ١٩٦٩م) ص: ١٧. وشـــرح المفصل، ابن يعيش: ١: ١١١، و المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ١: ١: ١٢٢، و مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/٥٧٠ ، وشرح ألفية ابن معط: ١: ٦٦٨.

مثل ذلك وتلك وأولئك ولهذا لا يعطف ولا يؤكد. و(ما) التي للتوكيد ولا حظَّ لها في الإعراب ٢٢. قال سيبويه:

" فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر ".٢٣

يرى عباس حسن أن أنسب الآراء وأيسرها هو الرأي الذي يتضمن الأمرين الآتيين:

١. أنه في الحقيقة ليس ضميرًا - على الرغم من دلالته على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة -، وإنما هو حرف خالص الحرفية، لا يعمل شيئًا، فهو مثل كاف الخطاب في أسماء الإشارة، وفي بعض كلمات أخرى، مثل: ذلك وتلك والنجاءك. فمن الأنسب أيضاً تسميته (حرف الفصل)، ولا يحسن تسميته (ضمير الفصل) إلا مجازاً، بمراعاة شكله وصورته الحاليّة، وأصله قبل أن يكون لمجرّد الفصل.

٢. أن الاسمَ الذي بعده يُعرَبُ على حسب حاجة ما قبله، من غير نظر ولا اعتبارَ لحرف الفصل الموجود، فيجري الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه؛ فكأنه غير موجود، لأنه حرف مهمل، والحرف لا يكون مبتدأ ولا خبرًا، ولا غيرهما من أحوال الأسماء. وإذا كان غير عامل فإنه لا يؤثر في غيره تأثيرًا إعرابيًا، على الرغم من فائدته التي اقتضت وجوده .

لكن هناك حالة يكون فيها اسمًا، ويجب إعرابه وتسميته فيها (ضمير الفصل) وهي نحو:)**كان السبّاق هو عليٌّ**) برفع كلمة (السباق)، وكلمة (علي) حيث لا مفرَّ من اعتبار (هو) ضميرًا مبتدأً، مبنيًا على الفتح في محل رفع، وخبره كلمة (علي) المرفوعة، والجملة من المبتدإ والخبر في محل نصب خبر (كان)، وبغير هذا الاعتبار لا نجد خبرًا منصوبًا لكان. ومثل هذا يقال في كل جملة أخرى لا يمكن أن يتصل فيها الاسم الثاني بالأول بصلة إعرابية إلا من طريق اعتبار الضمير بينهما اسمًا له محل إعرابي مبتدأ أو غيره. وإن اتباع ذلك الرأي الأنسب والأيسر لا يمنع من اتباع غيره، لكنه يريحنا من

---

٢٢ شرح المفصل، ابن يعيش: ١: ١١٢، و كتاب الكافية شرح الرضي، ١: ٢٧، و مغني اللبيب، ابن هشام: ٢: ٥٧١، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ت: د. صاحب أبو جناح، ص: ٢: ٦٥، و شرح ألفية ابن معط، ١: ٦٧٠.

٢٣ كتاب سيبويه: ٢: ٣٩١.

تقسيم مرهق، وتفصيل عنيف يردده أصحاب الآراء الجدلية، متمسكين بأنه ضمير، وأنه اسم إلا في حالات قليلة.٢٤

ويرى ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)٢٥ أنها حروف لأن الأسماء لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم. ثم يقول: إن الضمير لا يخلو من أن يكونَ بين المبتدإ والخبر أو بين ما أصله المبتدأُ والخبر. فإن وقع بين المبتدإ والخبر فلا يخلو أن يكونَ المبتدأُ اسمًا ظاهرًا أو مضمرًا، فإن كان المبتدأُ مضمرًا جاز في الضمير أربعة أوجه، وذلك نحو قولك: (أنت أنت القائمُ) يجوز لك أن تجعل الثانيَ مبتدأً أو توكيدًا أو بدلاً أو فصلاً، فإن كان المبتدأ اسمًا ظاهرًا نحو قولك: (زيدٌ هو القائمُ) فيجوز فيه أن يكونَ بدلاً أو مبتدأً أو فصلاً.

فإن وقع ما أصله المبتدأ والخبر فلا يخلو من أن يكونَ في باب كان أو في باب إنّ أو في باب ظننتُ. فإن كان في باب كان فلا يخلو من أن يكونَ اسم كان ظاهرًا أو مضمرًا، فإن كان ظاهرًا فلا يخلو من أن يكون ما بعده مرفوعًا أو منصوبًا. فإن كان ما بعده مرفوعًا فالضمير مبتدأ وما بعده خبر والجملة في موضع خبر كان. فإن كان ما بعده منصوبًا فلا يجوز فيه إلا البدل والفصل خاصةً.

فإن كان اسم كان مضمرًا فلا يخلو أن يكونَ ما بعده مرفوعًا أو منصوبًا. فإن كان ما بعده مرفوعًا فالضمير مبتدأ وما بعده خبر والجملة في موضع خبر كان. فإن كان ما بعد الضمير منصوبًا، فلا يجوز إلا البدل والفصل خاصةً. ولا يجوز الرفع على الابتداء؛ لأنه ليس له خبرٌ.

فإن كان في باب (إنّ) فلا يخلو من أن يكونَ اسم (إنّ) ظاهرًا أو مضمرًا، فإن كان ظاهرًا فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لـــ (إنّ). ويجوز أن يكون فصلاً خاصةً ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدلَ على حسب إعراب الأول، ولا يجوز أن يكون تأكيدًا لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير. فإن كان الاسم مضمرًا فيجوز في الضمير الرفعُ على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضعِ الخبر لـــ (إن)، ويجوز أن يكونَ تأكيدًا ويجوز أن يكون فصلاً ولا يجوز أن يكونَ بدلاً؛ لأنه ليس على حسب إعراب الأول.

---

٢٤ النحو الوافي، عباس حسن، ص: ١: ٢٤٧ و ما بعدها.

٢٥ شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ٢: ٦٥ و ما بعدها.

فإن كان في باب ظننتُ فلا يخلو من أن يكونَ المفعول الأول ظاهرًا أو مضمرًا، فإن كان مضمرًا فلا يخلو من أن يكون ما بعد الضمير مرفوعًا أو منصوبًا. فإن كان ما بعده منصوبًا فيجوز في الضمير الفصل والتأكيد خاصةً، ولا يجوز أن يكون مبتدأ ؛ لأنه ليس له خبر، ولا يجوز أن يكونَ بدلاً لأنه ليس على حسب إعراب الأول.

فإن كان المفعول الأول ظاهرًا فلابدّ من أن يكونَ ما بعد الضمير مرفوعًا أو منصوبًا، فإن كان مرفوعًا فالضمير مرفوعٌ على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع المفعول الثاني لـــ (ظننت) فإن كان ما بعده منصوبًا فلا يجوز إلا الفصل خاصةً. وهنا تتبيّن الفصلية. ولا يجوز الرفع على الابتداء ؛ لأنه ليس له خبرٌ، ولا يجوز البدل؛ لأن البدلَ على حسب إعراب الأول، ولا يجوز التأكيد لكون الظاهر لا يؤكد بالمضمر؛ لأنه يخرج عن قياس التأكيد فلابدّ من الفصلية.

ويرى الخليلُ أنه اسمٌ ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة. وذلك لأنه لو كان له موضع لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده، نحو: (**ظننت زيدًا إياه القائمَ**).[٢٦]

٢. **مذهب الكوفيين:**

يذهب الكوفيون إلى أنه اسمٌ وله محل من الإعراب، وقال الفراء هو اسم محله بحسب الاسم المتقدم عليه. فمحله بين المبتدإ والخبر، مثل (**زيدٌ هو القائمُ**) رفع وبين معمولي (كان) مثل (**كان زيدٌ هو القائمَ**) رفع، وبين معمولي (إن) مثل (**إن زيدًا هو القائمُ**) نصب، وبين معمولي (ظن) مثل: (**ظننت زيدًا هو القائمَ**) نصب[٢٧] لأن هذا الضمير توكيدٌ لما قبله، فتنزل منزلةَ النفس إذا كانت توكيدًا، وكما أنك إذا قلت: (**جاءني زيدٌ نفسه**) كان نفسه تابعًا لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: (**زيدٌ هو العاقل**)، يجب أن يكونَ تابعًا في إعرابه[٢٨]. فإن ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور نحو: (**ضربتك أنت ومررت بك أنت**).

---

٢٦ مغني اللبيب، ابن هشام، ٢: ٥٧١، و المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ١: ١٢٢.

٢٧ مغـــني اللبيب، ابن هشام: ٢: ٥٧١، و المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل، ١: ١٢٢، و الجدول في إعراب القرآن، محمود صافي، ١٢: ٩٤، و كتاب الكافية في النحو شرح الرضي: ١: ٢٧.

٢٨ الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، مسألة: ١٠٠،ص: ٢:٧٠٦.

ويرد عليهم أن المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال (**جاءني زيدٌ هو**) على أن الضميرَ لزيد. ويرد عليهم أيضًا أن اللام الداخلة في خبر (إن) لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال: (إن زيدًا لنفسه كريم).٢٩

وقال الكسائي هو اسم محله بحسب الاسم المتأخر عنه، وهو في محل رفع بين المبتدإ والخبر وبين معمولي (إن) وفي محل نصب بين معمولي (كان) و(ظن) ؛ لأن ما بعد الضمير كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.٣٠

هذا أضعف مما قاله الفراء ؛ لأننا لم نر اسمًا يتبع ما بعده في الإعراب ؛ لأنه لا تعلق له بما بعده؛ لأنه كناية عما قبله فكيف يكون ما بعده كالشيء الواحد ؟.٣١

٣. مذهب بعض النحويين:

يرى الزمخشري وابن يعيش ومن تبعهما أن هذا الضميرَ مبتدأ وما بعده خبره، سواء كان قبله معرفة أو بعده أو لم تكن، سواء كان في باب (كان) وباب (ظن) و(ما) الحجازية، فيقولون: (**زيدٌ هو القائمُ**)، و(**إن زيدًا هو العالمُ**)، و(**ظننت محمدًا هو الشاخصُ**)، و(**كنتُ أنا الراكبُ**) ٣٢. واستعمال كثير من العرب حكى ذلك سيبويه، وقال: " وقد جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب هُوَ وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظنّ زيدًا أبوه خيرٌ منه ، ووجدتُ عمرًا أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظنّ زيدًا هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أنَّ كثيرًا من الناس يقرأونها: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَا وَلَكِنْ كَانُوْا هُمُ الظَّالِمُوْنَ**﴾ (الزخرف: ٧٦)...."٣٣. قرأ عبدُ اللّه وأبو زيد النحويان (الظالمون) بالرفع، على أنه خبر و(هم) مبتدأ وذكر أبو عمرو والجرمي أن لغة تميم جعلُ ما هو فصل عندهم مبتدأً، ويرفعون ما بعده على الخبر وقرأ الباقون بالنصب (الظالمين)٣٤ وقال الشاعر قَيْسُ بنُ ذَرِيْح الكناني:٣٥

---

٢٩ الإنصاف، الأنباري، مسألة: ١٠٠، و كتاب الكافية شرح الرضي: ١: ٢٧.

٣٠ الإنصاف، الأنباري، مسألة ١٠٠.

٣١ المرجع نفسه و المسألة نفسها و انظر كتاب الكافية شرح الرضي، ١: ٢٧.

٣٢ شرح المفصل، ابن يعيش: ١: ١١٢، و كتاب الكافية شرح الرضي ١: ٢٧.

٣٣ كتاب سيبويه: ٢: ٣٩٢.

٣٤ أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط** (دار الفكر العربي للطباعة و النشر و التوزيع، ط١، ١٩٨٣ م) ٤: ٤٨٨.

٣٥ كتاب سيبويه: ٢: ٣٩٣، و شرح المفصل، ابن يعيش، ٣: ٣١٢، و البحر المحيط: ٨: ٢٧.

تُبَكّي على لُبْنَى و أنت تركتَها وكنتَ عليها بالمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ

والشاهد فيه استعمال (أنت) هنا مبتدأ ورفع (أقدر) على الخبر، ولو كانت القوافي منصوبةً لنُصبَ (أقدر) وجُعلَ (أنت) فصلاً. وكذلك قوله عليه السلام: ((**كل مولودٍ يُوْلَدُ على الفِطْرَة، حتى يكونَ أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصّرانه**)) ٣٦، ويجوز فيه ثلاثة أوجه:

١. أن يكونَ في (يكون) ضمير الشأن، وما بعده مبتدأ وخبره مفسرًا له.

٢. أن يكون المولود مضمرًا في (يكون) (فأبواه) مبتدأ، وقوله (هما) إما مبتدأ ثانٍ وخبره (اللذان) والجملة خبر (أبواه).

٣. أن يكون (أبواه) اسمَ كان وقوله (هما اللذان) جملة خبر (كان).

وروي (هما اللذين) فأبواه اسم كان و(اللذين) خبره و(هما) فصل. وإما بدل من (أبواه) إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر، و(اللذان) خبر (أبواه).٣٧

حذف ضمير الفصل في الأسلوب القرآني:

قد مرّ بنا أن النحاة يرون أنه قد يتوسط بين المبتدإ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر ضميرٌ يسمّى ضميرَ الفصل، وذلك لم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هي اسم التفضيل ٣٨. ولكن ورد في القرآن الكريم بضمير الفصل في قراءة و لم يرد في قراءة أخرى، على الرغم من أن الخبر معرّف بأل أو اسم تفضيل وهو على النحو الآتي:

١. ﴿**فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيْدُ**﴾ (الحديد: ٢٤). قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (**فإن اللّه الغني الحميد**) بحذف لفظ (هو) على جعل (الغني) خبر (إن) وهذه القراءة موافقة لرسم المصحف المدني والشامي وقرأ الباقون (**فإن اللّه هو الغني الحميد**) بإثبات لفظ (هو). فمن أثبت (هو) فقال أبو علي الفارسي: يحسن أن يكون فصلاً، ولا يحسن أن يكونَ مبتدأ؛ لأن حذف المبتدإ غير سائغ.

يعني أنه في القراءة الأخرى حذف، ولو كان مبتدأ لم يجز حذفه ؛ لأنك إذا قلت: **إنّ زيدًا هو الفاضل**، فأعربت (هو) مبتدأ لم يجز حذفه؛ لأن ما بعده من قولك

---

٣٦ رواه البخاري في كتاب الجنائز و كتاب القدر، و كذا رواه مسلم في كتاب القدر.

٣٧ كتاب سيبويه: ٢: ٣٩٣ و ما بعدها، و كتاب الكافية شرح الرضي: ٢: ٢٧، و مغني اللبيب: ٢: ٥٧٢.

٣٨ كتاب سيبويه: ٢: ٣٩٢، و كتاب الكافية شرح الرضي: ٢: ٢٥.

الفاضل، صالح أن يكون خبرًا لـــ (إن)، فلا يبقى دليل على حذف (هو) الرابط، ونظيره: ﴿**الَّذِيْنَ هُمْ يُرَاءُوْنَ**﴾ (الماعون:٦) لا يجوز حذف (هم) لأن ما بعده يصلح أن يكون صلة، فلا يبقى دليل على المحذوف .

وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء؛ لأنه بنى على ذلك توافق القراءتين، وتركيب إحداهما على الأخرى، وليس كذلك، ألا ترى أنه يكون قراءاتان في لفظ واحد، ولكل منهما توجيه يخالف الآخر، كقراءة من قرأ ﴿**وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ**﴾ (آل عمران: ٣٦) بضم التاء، والقراءة الأخرى (بما ضعتْ) بتاء التأنيث.

بضم التاء يقتضي أن الجملة من كلام أم مريم، وتاء التأنيث تقتضي أنها من كلام اللّه تعالى، وهذا كثير في القراءات المتواترة.٣٩

٢. ﴿**وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوْ خَيْرًا لَهُمْ...**﴾ (آل عمران:١٨٠). وقرأ الأعمش بغير (هو).٤٠

بيان ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل:

قال ابن يعيش: ربما التبس الفصلُ بالتأكيد والبدل.

والفرق بين الفصل والتأكيد أن التأكيدَ إذا كان ضميرًا لا يؤكد به إلا المضمر، والفصل ليس كذلك، بل يقع بعد الظاهر والمضمر، فقولك (**كان زيدٌ هو القائمَ**) فصل لا تأكيد لوقوعه بعد الظاهر، وقولك: (**كنت أنت القائم**) يحتملهما.

ومن الفرق بينهما: أنك إذا جعلت الضمير تأكيدًا فهو باقٍ على اسميته، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله، وليس كذلك إذا كان فصلاً.٤١

قال رضي الدين الإستراباذي: إن الفصل يفيد التأكيد ؛ لأن معنى (**زيد هو القائم**) زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيدًا ؛ لأنه يجيء بعد الظاهر، والضمير لا يؤكد به الظاهر فلا يقال: **مررت بزيد هو نفسه**.٤٢

وأما الفرق بينه وبين البدل فإن البدلَ تابع للمبدل منه في إعرابه كالتأكيد، إلا أن

---

٣٩ تفسير البحر المحيط: ٨: ٢٢٦.

٤٠ الزمخشري، **الكشاف** (مصر: دار الأميرة، شركة مصطفى البابي الحلبي و أولادهم و مطبعتهم، ١٩٧٢) ١: ٤٨٤.

٤١ شرح المفصل، ابن يعيش، ٣: ١١٣.

٤٢ كتاب الكافية، الرضي: ٢: ٢٤.

الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب، نحو: (ظننتك إياك خيرًا من زيد). فإذا أكّدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع.

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل: أن لام التأكيد تدخل على الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَ إِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الغَالِبُوْنَ** ﴾ (الصافات: ١٧٣)، ولا تدخل على التأكيد والبدل ؛ لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكّد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأول إلى البيان.٤٣

ويتبيّن مما سبق أن مذهب البصريين أصيل ؛ لأننا لا نستطيع أن نعرب هذا النوع من الضمير تأكيدًا ولا بدلاً ؛ لأن الضمير لا يؤكد به إلا المضمر وأما الفصل فهو يقع بعد الظاهر والمضمر. وذلك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب، وأما الفصل فهو يكون من الضمائر المرفوعة المنفصلة.

تعين الفصـــــل:

قال الرضي: إنه إنما يتعين فصلية الصيغة المذكورة إذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبًا نحو: (**كان زيدٌ هو المنطلقَ**) أو إذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها، وإن كانت أيضًا بعد مضمر، نحو: (**إن كنت لأنت الكريم**).٤٤

١. ﴿**وَ لاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوْ خَيْرًا لَهُمْ**﴾ (آل عمران: ١٨٠).

هو ههنا ضمير فصل ولا يحتمل غيره.٤٥

٢. ﴿**وجَعَلْنَا ذُرِّيَتَهُ هُمُ البَاقِيْنَ**﴾ (الصافات: ٧٧). (هم) هنا ضمير فصل ولا يحتمل غيره.٤٦

تعـــين المبتدإ:

يتعين أن يكون الضمير مبتدأ في المواضع الآتية:

١. إذا كان بعده اسم مرفوع، وكان قبله معتلّ ناسخ: كما في قراءة ﴿**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وولَدًا** ﴾ (الكهف: ٣٩) برفع (أقل)، وكقول العرب: قد جربتك فكنتَ أنت أنت.

---

٤٣ شرح المفصل، ابن يعيش: ٣: ١١٣، و كتاب الكافية: ٢: ٢٤.

٤٤ الكافية في النحو، الرضي: ٢: ٢٦.

٤٥ تفسير البحر المحيط: ٣: ١٢٨.

٤٦ المصدر نفسه: ٧: ٣٦٤.

٢. إذا كان بعده فعل وقبله اسم ظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُوْرُ﴾ (فاطر: ١٠)، و﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ (السجدة: ٢٥).

٣. إذا كان بعده فعل، وقبله ضمير دخلت عليه لام الابتداء، كقوله تعالى: ﴿وإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي ونُمِيْتُ﴾ (الحجر: ٢٣).

٤. إذا كان بعده اسم مرفوع، وقبله ضمير الشأن، نحو قوله تعالى: ﴿يَا مُوْسَى إِنَّه أَنَا اللَّهُ العَزِيْزُ الحَكِيْمُ﴾ (النمل: ٩)، ضمير الشأن لايؤكد، ثم هو غير مطابق، ولا يصلح أن يكون فصلاً للمخالفة في التكلم والغيبة العينية.

٥. إذا كان قبله اسم نكرة، كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُوْنَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ (النحل:٩٢).

تعيـــــن التوكيد:

١. ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وولَدًا﴾ (الكهف: ٣٩)، إن كانت (ترن) بصرية فـــ (أنا) توكيد لا غير ٤٧. وإن كانت علمية احتمل الفصل والتوكيد.

احتمال الفصل والتوكيد:

إذا وقع الفصل بعد فعل ناسخ وضمير مطابق له و لم تدخل اللام على الفصل، ويحتمل في نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيْبَ عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة: ١١٧) و﴿وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوْا هُمُ الغَالِبِيْنَ﴾ (الصافات: ١١٦) و﴿وَلَكِنْ كَانُوْا هُمُ الظَّالِمِيْنَ﴾ (الزخرف: ٧٦) و﴿كَانُوْا هُمُ الخَاسِرِيْنَ﴾ (الأعراف: ٩٢) و﴿إِنْ كَانُوْا هُمُ الغَالِبِيْنَ﴾ (الشعراء: ٤٠) و﴿وَكُنَّا نَحْنُ الوَارِثِيْنَ﴾ (القصص: ٥٨)، الفصلية والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده.

احتمال الفصل والابتداء:

إذا وقع الفصل بعد اسم ظاهر، أو دخلت عليه اللام مطلقًا سواء كان بعد اسم ظاهر أو ضمير. ويحتمل في نحو: ﴿وإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّوْنَ﴾ (الصافات: ١٦٥) و﴿إِنَّا لَنَحْنُ المُسَبِّحُوْنَ﴾ (الصافات: ١٦٦) و﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ المَنْصُوْرُوْنَ﴾ (الصافات: ١٧٢) و﴿وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الغَالِبُوْنَ﴾ (الصافات: ١٧٣) و﴿والكَافِرُوْنَ هُمُ الظَّالِمُوْنَ﴾ (البقرة: ٢٥٤) و﴿وكَلِمَةُ اللّه هِيَ العُلْيَا﴾ (التوبة: ٤٠) و﴿قُل إِنَّ هُدَى اَللّه هُوَ الهُدَى﴾ (البقرة: ١٢٠)، الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ولكون ما قبله ظاهرًا في الخامسة والسادسة والسابعة.

ولا يؤكد الظاهر بالمضمر ؛ لأنه ضعيف والظاهر قوي، ووَهِمَ أبو البقاء، فأجاز في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾ (الكوثر: ٣) التوكيد، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر

---

٤٧ المصدر نفسه: ٦: ١٢٩.

في (شانئك) لا لنفس شانئك، ويحتمل الثلاثة في نحو: (**أنتَ أنتَ الفاضلُ**) ونحو ﴿**إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوْبِ**﴾ (المائدة: ١٠٩) ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو (**إن زيدًا هو الفاضل**) البدلية، ووهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿**تَجِدُوْهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا**﴾ (المزمل: ٢٠) كونه بدلاً من الضمير المنصوب.٤٨

احتمال الابتداء والتوكيد:

يحتمل الابتداء والتوكيد إذا وقع بعده فعلٌ، وقبله ضمير لم تدخل عليه لام الابتداء، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُوْنَ**﴾ (الحجر: ٩).

احتمال الابتداء والفصل والتوكيد:

يحتمل الابتداء والفصل والتوكيد إذا كان بعده اسم مرفوع وقبله ضمير لم تدخل عليه لام الابتداء، نحو: (**أنت أنت الكريم**)، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيْمُ الحَكِيمُ**﴾ (البقرة: ٣٢). هناك آيات أخرى يحتمل أن يكون الضمير فيها للثلاثة، وهي كالآتي: ١- ﴿**أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**﴾ (البقرة: ١٣) ٢- ﴿**إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيْمُ**﴾ (البقرة: ٣٧)، ٣- ﴿**إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيْمُ**﴾ (البقرة:١٢٨)، ٤- ﴿**إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيْزُ الحَكِيْمُ**﴾ (البقرة: ١٢٩).

٥. دلالاتـــــــه:

أ - الدلالة اللفظيـــــة:

يرى الجمهور أن دلالته اللفظية هي إيذان بتمام الاسم وكماله وإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبرٌ لا تابع، فيرفعُ الإبهامَ، ويُزيلُ اللبسَ بسبب دلالته على أن الاسم بعده هو الخبر لما قبله، من مبتدإ، أو أصله المبتدأ، وليس صفةً، ولا بدلاً ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصليةً في المعنى الأساسي، كما يدل على أن الاسمَ السابقَ مستغنٍ عنها، لا عن الخبر.

وقال بعض العلماء إنه أُتيَ به ليُؤْذَنَ بأن الخبرَ معرفةٌ أو ما قاربها من النكرات.٤٩

وله دلالة لفظية أخرى هي: الإيقاع، والتناغم الموسيقي، والتناسق اللفظي، نحو قوله تعالى: ﴿**فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُوْنَ**﴾ (آل عمران: ٩٤)، ولو قلنا في غير القرآن (**وأولئك الظالمون**) لاتدل على الإيقاع والتناغم الموسيقي كما دلت عليه الآية مع الضمير (هم).

---

٤٨ مغني اللبيب، ٢: ٥٧١ و ما بعدها.

٤٩ كـــتاب ســـيبويه، ٢: ٣٩٢، و شرح المفصل، ابن يعيش، ١: ١١٠، و كتاب الكافية، الرضي: ٢: ٢٤، و مغني اللبيب، ابن هشام، ٢: ٥٧٠، و حاشية الصبان: ١: ٢٩٢، و النحو الوافي، عباس حسن: ١: ٢٤٦.

ب - الدلالة المعنوية:

حقًا أن هذا النوع من الضمير له دور فعّال في الدلالة المعنوية وهي على النحو الآتي:

١. وهو يفيد التوكيد، أي توكيد الحكم للدلالة على ربط المسند بالمسند إليه وقيل توكيد المحكوم عليه؛ لأنه راجع إليه فهو تكرير له.[٥٠]

وقال الرضي: إذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل ؛ لأنه يفيد التأكيد، ولا تؤكد النكرة إلا بما سبق استثناؤه في باب التوكيد، وإنما قلنا: إن الفصل يفيد التوكيد ؛ لأن معنى (زيدٌ هو القائمُ) زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيدًا لأنه يجيء بعد الظاهر والضمير لا يؤكد به الظاهر فلا يقال: (**مررت بزيد هو نفسه**).[٥١]

٢. يفيد في الكلام معنى الحصر والتخصيص وإليه أشار أكثر البيانيين وذكر الزمخشري ثلاثة الأشياء في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُوْنَ**﴾ (البقرة:٥): "وفائدته الدلالة على الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره" ٥٢. وتابعه أبو السعود والنسفي.[٥٣]

قال التفتازاني في قصر المسند على المسند إليه: وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة، وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على الخبر، وإن كان معه ضمير الفصل، نحو: **الكرم هو التقوى**، وقال في المطول: التحقيق أنه قد يكون للتخصيص: أي قصر المسند على المسند إليه، نحو زيدٌ هو أفضل من عمرو، و(**زيدٌ هو يقاوم الأسدَ**)، وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه، نحو: ﴿**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ**....﴾ (الذاريات: ٥٨) أي لا رازق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند، نحو: (**الكرمُ هو التقوى**) أي لا كرم إلا التقوى.[٥٤]

وقال عباس حسن: قد يقع أحيانًا بين ما لا يحتمل شكًا ولا لبسًا، فيكون الغرض منه مجرّد تقوية الاسم السابق، وتأكيد معناه بالحصر والغالب أن يكون ذلك الاسم

---

٥٠ شرح المفصل، ابن يعيش، ١: ١١٠، و مغني اللبيب، ابن هشام: ٢: ٥٧١، و حاشية الصبان: ١: ٢٩٢، و: فضل حسن عباس، **البلاغة فنونها وأفنانها** (عمان ــ الأردن: دار الفكر، ط٢، ١٩٨٩ م) ١: ١١٦.

٥١ كتاب الكافية شرح الرضي: ٢: ٢٤.

٥٢ الكشاف، الزمخشري، ص: ١: ١٤٩.

٥٣ تفسير أبي السعود (مكتبة محمد علي صبيح و أولاده و مطبعتهم، د. ت) ١: ٢٧. و: **تفسير النسفي** (دار إحياء العربية، عيسى البابي الحلبي و شركاه، د. ت) ١: ١٥.

٥٤ حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١: ٢٩٢.

السابق ضميرًا، كقوله تعالى: ﴿**وكُنَّا نَحْنُ الوَارِثِيْنَ**﴾ (القصص: ٥٨) وقوله تعالى: ﴿**كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيْبَ عَلَيْهِمْ**﴾ (المائدة: ١١٧)، وقوله تعالى: ﴿**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وولَدًا**﴾ (الكهف: ٣٩).[٥٥]

الخاتمـــة:

قد توصل هذا البحث المتواضع إلى كثير من النتائج الجزئية المتناثرة في موضوعاته، وسأكتفي بذكر أهمّ تلك النتائج، وهي على النحو الآتي:

- إن ابن السرّاج هو أول من حدّد مصطلح ضمير الفصل في مطلع القرن الرابع الهجري.
- أثبتت الدراسة أن هناك مصطلحات لهذا النوع من الضمير، و هي:

أ. ضمير الفصل عند البصريين.

ب. عماد عند جمهور الكوفيين.

ج. دعامة عند بعضهم.

د. فصل عند ابن مالك.

هـ. حرف الفصل عند عباس حسن.

- كشفت الدراسة القرآنية واللغوية أن المصطلح البصري المسمى بضمير الفصل دقيق وأنسب.
- أجاز الأخفش وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، **كجاء زيدٌ هو ضاحكًا**.
- أجاز أهل المدينة والفراء وهشام ومن تابعهم من الكوفيين كون الاسم الذي قبل ضمير الفصل نكرةً، نحو: (**ما ظننتُ أحدًا هو القائمَ**).
- ذهب الجرجاني وابن الخبّاز إلى أنه يجوز أن يكون بعد ضمير الفصل الفعل المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿**إنه هو يبدئ ويعيد**﴾ (البروج: ١٣)، وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ.
- يرى السهيلي أنه يجوز وقوع فعل الماضي بعد ضمير الفصل، كقوله تعالى: ﴿**وأنه هو أضحك وأبكى**﴾ (النجم: ٤٣).
- أجاز الجزولي وقوع ضمير الفصل بين اسمي تفضيل، نحو: (**خيرٌ من زيدٍ هو أفضل من عمرو**).
- جوّز بعضهم وقوع ضمير الفصل قبل المضاف إلى المعرفة، كقوله تعالى: ﴿**قال إني أنا أخوك...**﴾ (يوسف: ٦٩).

---

٥٥ النحو الوافي، عباس حسن، ص: ١: ٢٤٤.

- يرى البصريون أنه لا محلّ لضمير الفصل من الإعراب ؛ لأنه في الحقيقة ليس ضميرًا وإنما هو حرف خالص الحرفية، لا يعمل شيئًا وأن الاسم الذي بعده يعرب على حسب حاجة ما قبله من غير نظر ولا اعتبار لحرف الفصل الموجود. فكأنه غير موجود.

- يذهب الكوفيون إلى أنه اسم وله محل من الإعراب، وقال الفراء: هو اسم محله بحسب الاسم المتقدم عليه، وقال الكسائي هو اسم محله بحسب الاسم المتأخر عنه.

- يرى الزمخشري وابن يعيش ومن تبعهما أن هذا الضمير مبتدأ وما بعده خبر، سواء كان قبله معرفة أو بعده أو لم تكن.

- تبيّن من خلال الأسلوب القرآني أن حذف ضمير الفصل جائز ؛ لأنه قرئ قوله تعالى: ﴿**فإن اللّه هو الغني الحميد**﴾ (الحديد: ٢٤) بضمير الفصل وبغيره.

- إن الفرق بين الفصل والتأكيد إن التأكيد إذا كان ضميرًا لا يؤكد به إلا المضمر، والفصل ليس كذلك، بل يقع بعد الظاهر و المضمر.

- إن الفرق بين الفصل والبدل، أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب، نحو: (**ظننتك إياك خيرًا من زيد**) فإذا أكّدت أو فصلت لايكون إلا بضمير المرفوع، ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أن لام التأكيد تدخل على الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿**وإن جندنا لهم الغالبون**﴾ (الصافات: ١٧٣) ولا تدخل على التأكيد والبدل.

- يتبين مما سبق أن مذهب البصريين أصيل ؛ لأننا لا نستطيع أن نعرب هذا النوع من الضمير تأكيدًا ولا بدلاً ؛ لأن الضمير لا يؤكد به إلا المضمر وأما الفصل فهو يقع بعد الظاهر والمضمر. وكذلك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب، وأما الفصل فهو يكون بعد الضمائر المرفوعة المنفصلة.

- أثبتت الدراسة أن هذا الضمير يكون للإيذان بتمام الاسم وكماله ولإزالة الإبهام ولإعلامه من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، كما أنه يدل على الإيقاع والتناغم الموسيقي.

- اتضح من خلال البحث أن هذا الضمير يفيد التوكيد وربط المسند بالمسند إليه، كما يدل على معنى القصر والتخصيص.